INTERNATIONAL COUNCIL SUPPORTING
FAIR TRIAL & HUMAN RIGHTS Registration No. 2795/2012
OFFICIAL LETTER HEAD OF THE ORGANIZATION
GENERAL DEBATE ITEM 4

مناقشة عامة **البند4** **2018/09/18**

السيد الرئيس: إن التدهور المتسارع لأوضاع حقوق الانسان في المملكة السعودية يسترعي اهتماماً خاصاً، لما يشهده هذا البلد من حملة قمع واسعة النطاق ويمكن الجزم وبناء على مراقبة ودراسة مستفيضة لأوضاع هذا البلد منذ اعلان المملكة السعودية في العام 1932 حتى اليوم بأن حملة الاعتقالات العشوائية والتي طالت كل المكوّنات دون استثناء، وما تشمله من أحكام تعسفية بين السجن لمدد طويلة وأحكام بالإعدام والتي باتت سمة عهد الملك الحالي سلمان بن عبد العزيز، والصلاحيات المطلقة التي وهبها لابنه الشاب والذي يقود شخصياً عملية قمع منظمة منذ سبتمبر من العام 2017 تحيل من المملكة السعودية الى دولة بوليسية بامتياز.

السيد الرئيس، إننا في الجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الانسان لطالما نبّهنا الى خطورة أوضاع حقوق الانسان في المملكة السعودية، وإذا كنا لفتنا انتباه المجلس الموقر الى غياب كثير من الناشطين الذين حرصوا على المشاركة في فعاليات مجلس حقوق الانسان في الدورات السابقة، فإننا هذه المرة ندق ناقوس الخطر لأن أولئك الغائبين باتوا خلف قضبان السجون اليوم ويواجهون أحكاماً قاسية ووحشية تصل الى عقوبات قصوى بالسجن والجلد وقد تصل في بعض الحالات الى الإعدام كما حصل بالنسبة للناشطات الحقوقيات سمر بدوي ونسيمة السادة، ولعلكم سمعتم من المنظمات الحقوقية الدولية ومن صحف أوروبية وأميركية عن إسراء الغمغام وزوجها ومعهما أربعة آخرون الذين يواجهون عقوبة الإعدام وذنبهم الوحيد أنهم عبّروا بصورة سلمية عن آرائهم في نبذ سياسات التمييز والمطالبة بالافراج عن المعتقلين السياسيين.

السيد الرئيس: إن تزايد حالات الانتهاك لحقوق الانسان في المملكة السعودية فيما لاتزال هي تشارك بل وترأس أحد لجان المجلس لمدعاة للتساؤل حول التزام المجلس بالمعايير التي عبّر عنها في ميثاقه الاممي، وأكّد في مبادئه على الحقوق الأساسية لبني البشر، وعلى رأسها حرية التعبير.

إن ما يربو عن ألفي معتقل سياسي أصبحوا وراء القضبان منذ سبتمبر من العام 2017، والعدد بحسب تقارير أخرى مرشّح للارتفاع وقد يصل الى 8 آلاف، فيما تتحدث تقارير أخرى عن نيّة السلطات السعودية تنفيذ عدد من أحكام الإعدام التي صدرت عن المحاكم السعودية بصورة غير قانونية لافتقارها الى شروط المحاكمة العادلة.

السيد الرئيس: بات واضحاً لدى الناشطين والمدافعين عن حقوق الانسان أن زيادة وتيرة الانتهاكات لحقوق الانسان في المملكة السعودية أو في أي بلد آخر هي امتحان لصدقية مجلس حقوق الانسان ودوره، لأن الاحتجاج بمحدودية صلاحياته إنما تشجّع هذه الدول على ارتكاب المزيد من الانتهاكات والافلات من العقاب، الأمر الذي يتطلب صرخة جماعية...وشكراً